

الرافد في علم الأصول

[203] صحته مع القرينة على التجوز غير تام، بل هو استعمال حقيقي مطابق لقوانين المحاورة بناءً على النحو الثالث من صيغ التعهد أيضاً. الجهة الرابعة: في أن إطلاق اللفظ مع تعدد المراد هل هو حقيقة أم مجاز، وهنا صورتان: الأولى: إطلاق اللفظ مع إرادة شخصه وإرادة معناه، كقوله: الصحاح لا تكسر. الثانية: استعمال اللفظ في عدة معاني، كاستعمال لفظ العين في عدة معاني. أما الصورة الأولى فلا ريب أنها ليست مجازاً على جميع المباني، لأن إطلاق اللفظ مع إرادة شخصه ليس من باب الاستعمال في شئ والحقيقة والمجاز من شؤون الاستعمال لا مطلق الإطلاق، وأما إرادة معنى اللفظ فهو استعمال للفظ في معناه الموضوع له فهو استعمال حقيقي لا مجازي. وإنما الكلام في الصورة الثانية، أعني استعمال اللفظ في عدة معاني، هل هو حقيقة أم مجاز؟ ويتضح المطلوب باستعراض المسالك في الحقيقة والمجاز وهي ترجع لاتجاهين، فالأول هو القائل لا مجاز في الكلمة وإنما المجاز في الحمل، والثاني هو القائل بالمجاز في الكلمة. أما الاتجاه الأول فله صياغات ثلاث سيأتي التعرض لها في بحث الحقيقة والمجاز، ونشير إليها هنا بصورة موجزة، وهي كما يلي: الأولى: ما هو منقول عن السكاكي أن التصرف في أمر عقلي لا لفظي (1)، وذلك لأنه إذا قيل زيد أسد على نحو المجاز المرسل أو رأيت أسدا يرمي على _____ (1) مفتاح العلوم: 369، محاضرات في أصول الفقه 1: 93، أجود التقريرات 1: 59. (*)
